

السيدة مليكة منيع تشارك بالنيابة عن وزير العدل في الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين

عبدالحق خرباش . . 06.05.2023
hakikanews.net كاتب صحفي ومدير



شاركت ، بالنيابة عن وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي ، رئيسة ديوانه السيدة مليكة منيع يوم الجمعة 05 ماي 2023 بمراكش، افتتاح أشغال الندوة الدولية المنظمة من قبل الاتحاد الدولي للمحامين

بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش حول موضوع "القانون والمحامي
دعامة الاستثمارات".

ركز السيد الوزير، في الكلمة التي ألقته بالنيابة عنه السيدة
مليكة منيع، على متمنياته التوفيق والنجاح لأشغال هذا المؤتمر،
مثنيا على الاهتمام الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة
المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
مضيفا بأن مهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن
الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة. واعتبر السيد
الوزير، بهذا الخصوص، بأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي
في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات
والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استحقت مهنة
المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة
العدالة.

وفي ما يلي كلمة السيد الوزير

كلمة السيد وزير العدل

الأستاذ عبد اللطيف وهبي

في الندوة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين

بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش

تحت شعار:

"القانون والمحامي دعامة الاستثمارات"

مراكش الجمعة - السبت 5 و 6 ماي 2023

اسمحوا لي قبل أن أتلو عليكم كلمة السيد وزير العدل الأستاذ عبد
اللطيف وهبي أن أقدم لكم اعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور لتزامن
هذا اللقاء مع التزامات رسمية سابقة، وإذ يجدد تحياته لكم ومن
خلالكم لكافة الحضور الكرام، يتمنى لأشغال مؤتمركم هذا كامل
التوفيق والنجاح، والآن كلمة السيد الوزير.

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى
آله وصحبه أجمعين

السيد نقيب هيئة المحامين بمراكش؛

السيد ممثل الرئيس الأول لمحكمة النقض، الرئيس المنتدب للمجلس
الأعلى للسلطة القضائية؛

السيد ممثل الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، رئيس النيابة
العامة؛

السيد رئيس الاتحاد العام لمقاولات المغرب؛

السيدة رئيسة الاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد الرئيس الشرفي للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيد رئيس اللجنة الوطنية المغربية للاتحاد الدولي للمحامين؛

السيدات والسادة المحامين؛

.الحضور الكريم، كل باسمه وصفته والاحترام الواجب له

حضرات السيدات والسادة؛

يشرفني ويسعدني أن اشارك معكم اليوم من خلال هذه الكلمة أشغال هذه

الندوة الدولية الهامة المنظمة من طرف الاتحاد الدولي للمحامين بشراكة مع هيئة المحامين بمراكش تحت شعار "القانون والمحامي دعامة الاستثمارات"، والذي يعكس مدى الاهتمام البالغ الذي يوليه المنظمون للإسهام في تطوير مهنة المحاماة والرقي بها وجعلها محورا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فمهنة المحاماة ظلت دائما مهنة النبل والشرف والدفاع عن الحق، وهي شريك أساسي داخل منظومة العدالة، لأن دور المحامي لا يقل أهمية عن دور القاضي في إقامة العدل وإنصاف المظلومين والدفاع عن الحقوق والحريات والمساهمة في بناء مجتمع ديمقراطي وحيادي، ولذلك استلقت مهنة المحاماة أن تتبوأ مكانة سامية بين كل المهن الفاعلة في منظومة العدالة وبهذه المناسبة نجد التنويه بالمجهودات التي يبذلها الاتحاد الدولي للمحامين من خلال عمله الدؤوب في سبيل النهوض بالممارسة المهنية للمحامين في مختلف ربوع العالم، وتوفير الظروف المواتية للرفق بالمهنة لتؤدي رسالتها النبيلة في الدفاع عن حقوق الإنسان، والإسهام المباشر في توفير شروط المحاكمة العادلة، وبناء دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات، وهو ما يعكسه احتضانها لأزيد من 2200 عضو من 110 دولة.

كما نغتنمها مناسبة للإشادة بالمكانة التي يتبوأها بعض النقباء المغاربة داخل هذه المنظمة، حيث يجسد حضورهم عمق ومثانة علاقة التعاون والشراكة مع المحامين دوليا ووطنيا، والتي كانت دائما مبنية على أواصر متينة من الثقة والمسؤولية المتبادلة

ومن محاسن الصدق أن يتم تنظيم هذه الندوة في مدينة مراكش، المدينة الحمراء التي كان لها الشرف يوم 15 أبريل 1994 في احتضان مراسيم التوقيع على الاتفاقية الدولية المؤسسة للمنظمة العالمية

والتي تعد خير (G.A. 🤔) للتجارة، التي حلت محل اتفاقيات الكات برهان على العبقرية المغربية وعلى عزم بلادنا الراسخ على المضي قدما في الانخراط في مسلسل التنمية والاستفادة من مميزات الاقتصاد الحر، وجعل المغرب محط جذب المستثمرين الأجانب من خلال خلق الظروف الملائمة لذلك، والتي يحتل فيها مرفق العدالة حجر الزاوية

وفي ذات السياق فإن الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر 49 للاتحاد الدولي للمحامين المنظم بتاريخ 31 غشت 2005 بمدينة فاس، تحمل بدورها دلالات هامة حيث ورد فيها ما يلي:

فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة بمصداقيتها، في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة القضائية، باعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون وسيادته، واستقرار المجتمع، والثقة في المعاملات، وتحفيز التنمية والاستثمار.

حضرات السيدات والسادة؛

يشكل موضوع الاستثمار أحد المحاور الاستراتيجية في بلادنا الهادفة إلى إعطاء الدينامية اللازمة لاقتصادنا الوطني ودعم مسلسل التنمية في مختلف المجالات؛ فقد مكنت الإصلاحات التي تم اعتمادها، المتمثلة

في تنوع الأنشطة الاقتصادية، من تحقيق نتائج مهمة من خلال تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى بلادنا، والتي سجلت زيادة بنسبة 53.6% عند متم شهر فبراير الماضي من هذا العام مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وحسب الخبراء الاقتصاديين فإن هذه النتائج ترجع أيضا إلى عوامل الاستقرار والأمن التي تحظى بها بلادنا وأيضا القرب الجغرافي من أوروبا، حيث أصبح المغرب بوابة إفريقيا أمام المستثمرين الأجانب.

وكما تعلمون فإن بلادنا تمكنت من بلوغ هذه النتائج الإيجابية بفضل السياسة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والذي سبق أن دعا في خطابه السامي الموجه إلى أعضاء البرلمان بتاريخ 14 أكتوبر 2022 بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثانية من الولاية التشريعية الحادية عشرة، إلى اعتماد ميثاق تنافسي جديد للاستثمار، يروم توفير ظروف جلب الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الأعمال وخلق فرص للشغل، والنهوض بتنمية منصفة للمجال وتحديد القطاعات الواعدة ذات الأولوية بالنسبة للاقتصاد الوطني، في انسجام مع النموذج التنموي الجديد الذي يهدف إلى تغيير التوجه الحالي، والذي يمثل فيه الاستثمار الخاص حوالي ثلث الاستثمار الإجمالي، فيما يمثل الاستثمار العمومي الثلثين. حيث يسعى إلى رفع حصة الاستثمار الخاص لتبلغ ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035.

وتنزىلا للتوجيهات الملكية السامية، عملت الحكومة على إصدار ثلاثة مراسيم تطبيقية للقانون الإطار رقم 03.22 المتعلق بميثاق الاستثمار الجديد، دعما لهذا القطاع والرفع من إيراداته.
حضرات السيدات والسادة؛

لقد عملت وزارة العدل على تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة التي كان لها الأثر العميق في تحسين مناخ الأعمال، وذلك بفضل الإصلاحات التي تم إدخالها على مجموعة من القوانين ذات الارتباط المباشر بالمجال الاقتصادي، والتي مكنت المغرب من التقدم إلى مراتب مشرفة الذي أعدته (Doing Business) على مستوى تقرير ممارسة الأعمال. مجموعة البنك الدولي سنة 2020.

وقد شملت تلك الإصلاحات الكتاب الخامس من مدونة التجارة، وإصدار القانون رقم 21.18 المتعلق بالضمانات المنقولة، وكذا إحداث سجل وطني للضمانات المنقولة بمقتضى المرسوم رقم 2.19.237، بهدف تسهيل ولوج المقاولات إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة وتحسين شروط تنافسية المقاولات عبر تأمين عمليات تمويل الاستثمار وترسيخ مبادئ وقواعد الشفافية في المعاملات المتعلقة بالضمانات المنقولة وتعزيز الحرية التعاقدية وتحقيق الأمن القانوني في هذا المجال.

وقد همت تلك الإصلاحات أيضا اتخاذ مجموعة من الإجراءات تتعلق بما يلي:

تحديد الأجل اللازم لمعالجة الطلبات وتسليم الشهادات المتعلقة □ بالسجل التجاري في أجل أقصاه 48 ساعة؛

اعتماد إيداع القوائم التركيبية بطريقة إلكترونية؛
تسليم شهادات السجل التجاري بطريقة إلكترونية (دون التنقل إلى
مصلحة التجاري بالمحكمة المختصة) ورقمنة المصاريف والرسوم اللازمة
للحصول عليها؛

مواكبة وتتبع تنفيذ القانون رقم 88.17 المتعلق بإنشاء المقاولات
بطريقة إلكترونية ومواكبتها، الصادر بتاريخ 21 يناير 2019، وذلك
بشراكة مع القطاعات المعنية، ومن خلال المساهمة في إعداد النصوص
التنظيمية المتعلقة بهذا الورش وكذا ملاءمة المقتضيات القانونية
المتعلقة بالسجل التجاري مع القانون رقم 88.17 المذكور.

وفي ظل الولاية الحكومية الحالية، عملت وزارة العدل على استكمال
هذا الورش الإصلاحي الرامي إلى خلق مناخ محفز وجذاب للاستثمار من
خلال تحقيق مجموعة من المكتسبات الهامة والمتمثلة في إصدار
القانون رقم 95.17 المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، والذي
يهدف إلى تطوير الطرق القضائية البديلة كالوساطة والتحكيم والصلح
لحل النزاعات وتيسير وتسهيل إجراءاتها بهدف تحقيق السرعة
والمرونة والفعالية والحفاظ على الروابط الاقتصادية والتجارية بين
الأطراف، ويعد هذا القانون ثمرة جهودات بذلتها الوزارة من أجل
إخراج قانون متقدم يستجيب للمعايير الدولية في هذا المجال
،ويمكن من تشجيع الاستثمار.

كما أصدرت الوزارة القانون رقم 38.15 المتعلق بالتنظيم القضائي،
والذي تضمن مستجدات هامة أهمها

ارتكاز مقوماته على ضمان حماية حقوق الأشخاص والجماعات وحريةتهم
وأمنهم القضائي، وكذا ضمان شروط المحاكمة العادلة واحترام حقوق
الدفاع في جميع مراحل التقاضي بما يحقق البت في القضايا وصدور
الأحكام داخل أجل معقول؛

ارتكازه على مبدأ وحدة القضاء مع حفاظه على إحداث محاكم أو
أقسام متخصصة في القضاء الإداري والقضاء التجاري؛

إشراك المهن القضائية في لجان البحث ودراسة صعوبات سير العمل
بالمحاكم ووضع الحلول المناسبة لها؛

اعتماد المحاكم الإدارية الإلكترونية في الإجراءات والمساطر
القضائية.

وفي سياق الجهود التي تبذلها وزارة العدل من أجل تطوير
القوانين المهيكلة لمنظومة العدالة وجعلها مشجعة للمستثمرين، فقد
عملت على إعداد مشروع قانون المسطرة المدنية تمت إحالته إلى
الأمانة العامة للحكومة، تضمن عدة مستجدات أهمها

إدماج التقاضي الإلكتروني ورقمنة الإجراءات القضائية المدنية، من
خلال تسخير وسائل التواصل الإلكتروني في الإجراءات القضائية
المدنية، وإحداث مجموعة من المنصات الإلكترونية تهم المحامين،
والمفوضين والخبراء القضائيين، والعدول، والموثقين، والتراجمة
المحلفين المقبولين أمام المحاكم، واعتماد الحساب والبريد
والعنوان والتوقيع الإلكتروني، بالإضافة إلى استخدام الوسائل

الإلكترونية في عمليات البيع بالمزاد العلني وإجراءات التبليغ والإشهار؛

ضمان الحماية القانونية الكاملة لحقوق المتقاضين وتحقيق السرعة، من خلال إصدار الأحكام داخل آجال معقولة، والرفع من جودتها، والارتقاء بمستوى الخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين للمحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات وتنفيذ الأحكام؛ ضمان الفعالية والنجاعة في تنفيذ المقررات القضائية، بإحداث مؤسسة قاضي التنفيذ، وتحديد اختصاصاته والمسطرة المتبعة أمامه وتجدر الإشارة إلى أن هذه الوزارة عملت على تسطير رؤية استراتيجية جديدة للتحول الرقمي لمنظومة العدالة، تروم تحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

توجيه الخدمات عن بعد نحو المرتفق مع التركيز على مبادئ الالتقائية والاندماج والتناسق بين هذه الخدمات؛
بناء ثقة مشتركة مع المرتفق؛
ضمان الشفافية والانفتاح مع محيط العدالة؛
ضمان التوافق مع جميع الشركاء؛
اعتماد مقاربة تشاركية مع المرتفقين فيما يخص تصور وتصميم الخدمات الرقمية.

كما تم إعداد خارطة طريق لتنزيل هذه الرؤية الاستراتيجية الجديدة، تركز على المجالات التالية:

ملاءمة الترسانة القانونية لمواكبة مشاريع الرقمنة؛
ملاءمة تنظيم وهيكله الوزارة لتستجيب للتحويلات الهيكلية التي يعرفها القطاع؛

تجويد الخدمات الرقمية للإدارة القضائية وتقديم خدمات جديدة بجودة عالية للمرتفقين والمتقاضين والمهنة القانونية والقضائية؛
إرساء حكمة البيانات التي ينتجها مرفق العدالة؛

تسهيل التواصل بين الإدارة القضائية والمرتفقين من مواطنين، ومتقاضين وكافة شركاء ومنتسبي العدالة؛

تقوية البنية التحتية المعلوماتية على مستوى الإدارة المركزية والمصالح اللامركزية والمحاكم؛

تعزيز أمن نظم المعلومات بالإدارة القضائية؛

وفي هذا الصدد، تم تأسيس لجنة خاصة مكونة من وزارة العدل، والمجلس الأعلى للسلطة القضائية، ورئاسة النيابة العامة، ووزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وصندوق الإيداع والتدبير، لمواكبة تنزيل مختلف أوراق رقمنة منظومة العدالة.

حضرات السيدات والسادة؛

مهما بلغت الجهود الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال، فإنه لا يمكن بلوغ أهدافها بمعزل عن المساهمة الفعالة للمحامي اعتباراً لدوره المحوري في ضمان المحاكمة العادلة التي تشجع على تعزيز الثقة لدى المستثمر في منظومة العدالة ببلادنا، وذلك تماشياً مع الرؤية

المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي عبر عنها في العديد من المناسبات، من بينها ما ورد في الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في المؤتمر الدولي الثاني للعدالة المنعقد يوم 21 أكتوبر 2019 بمراكش والتي جاء فيها ما يلي:

إن خلق فضاء آمن للاستثمار بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والإدارية والهيكلية، يفرض علينا جميعا اليوم، بذل مزيد من الجهود في اتجاه ترسيخ دولة القانون، وتعزيز استقلال السلطة القضائية، ودعم التنبؤ القانوني، وتأهيل الفاعلين في المجال القضائي، وتطوير الإدارة القضائية، وتعزيز حكومتها، من خلال مقاربة شمولية مندمجة، تتعامل مع قضايا الاستثمار في مختلف جوانبها، المرتبطة بالقوانين التجارية والبنكية، والضريبية والجمركية، والعقارية والتوثيقية والاجتماعية، وتستحضر الأبعاد الدولية والتكنولوجية التي تفرضها عولمة التبادل التجاري والمالي والاقتصادي عبر القارات" انتهى النطق الملكي السامي.

لذلك، نحن منكبون في وزارة العدل بشراكة وثيقة مع السادة المحامين بغية تعديل قانون المهنة في اتجاه تعزيز حضور المحامي في مجال العدالة، وكذلك تقوية مكانته وأدواره القانونية والحقوقية التاريخية.

حضرات السيدات والسادة؛

إن هذه الندوة العلمية الهامة مناسبة لدراسة ومناقشة القضايا التي تهم مهنة المحاماة في ارتباطها مع دعم الاستثمار، ولي اليقين على أن خلاصات هذه الندوة الغنية ستكون رافدا مهما للمجهودات التي تبذل حاليا لتطوير هذه المهنة النبيلة.

أهنئكم مرة أخرى على عقد هذا اللقاء الهام، وأتمنى لأشغال هذه الندوة كامل التوفيق والنجاح، راجيا من الله عز وجل أن يوفقنا لما فيه خير هذا البلد الأمين، في ظل القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.



توقيف شخصين يبلغان من العمر 23 و 24 سنة

خبر

عبدالحق خرباش . . 04.05.2023
HAKIKANNEWS.NET كاتب صحفي ومدير

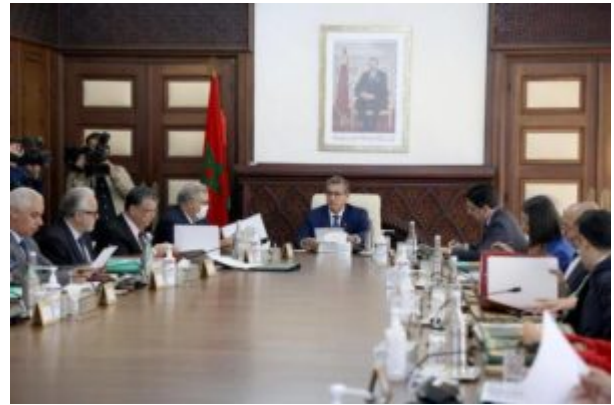
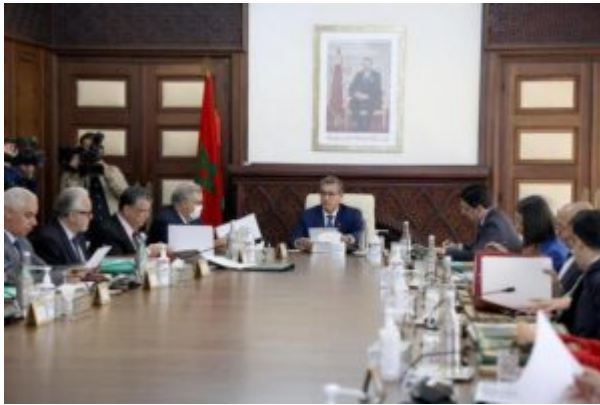


تمكنت عناصر فرقة مكافحة العصابات بولاية أمن وجدة، صباح اليوم الخميس 4 ماي الجاري، من توقيف شخصين يبلغان من العمر 23 و 24 سنة، من ذوي السوابق القضائية، وذلك للاشتباه في تورطهما في قضية تتعلق بالسرقة بالخطف وباستعمال ناقلة ذات محرك. وكان المشتبه فيهما قد أقدما، رفقة شخص ثالث، على تعريض مجموعة من الأشخاص للسرقة بالخطف باستعمال دراجة نارية، وهي الأفعال الإجرامية التي شكلت موضوع صور ومقطع فيديو منشور على إحدى صفحات مواقع التواصل الاجتماعي، حيث أسفرت الأبحاث التقنية والتحريات الميدانية المنجزة عن تحديد هوياتهم وتوقيف اثنين منهم. وقد تم إيداع المشتبه فيهما تحت تدبير الحراسة النظرية رهن إشارة البحث القضائي الذي يجري تحت إشراف النيابة العامة المختصة، وذلك للكشف عن جميع ظروف وملابسات هذه القضية، فيما لازالت الأبحاث والتحريات جارية بغرض توقيف المشتبه فيه الثالث بعدما تم تحديد هويته الكاملة.



المصادقة على عدد من مشاريع النصوص القانونية من ضمنها ما يتعلق بقطاع العدل

عبدالحق خرباش .. 04.05.2023
كاتب صحفي ومدير HAKIKANNEWS.NET



عقدت الحكومة، يومه الخميس 13 من شوال 1444، مَوْافِقَ 4 ماي 2023، مجلسا للحكومة، خصص للتداول والمصادقة على عدد من مشاريع النصوص القانونية من ضمنها ما يتعلق بقطاع العدل، و من ضمنها مقترحات للتَعْيِينِ بِالْقِطَاعِ أَيْضَا فِي مَنَاصِبِ عَلِيَا طَبَقَا لِلْفِصْلِ 92 من الدستور.

فعلى مستوى قطاع العدل، قدم السيد عبد اللطيف وهبي، وزير العدل، مشروع القانون رقم 43.22 يتعلق بالعقوبات البديلة. وبغية تعميق

النقاش حول هذا المشروع، تقرر تشكيل لجنة تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة تضم كافة الأطراف المعنية في أفق عرضه على اجتماع لاحق لمجلس الحكومة.

وبخصوص التعيينات في المناصب السامية، تم على مستوى وزارة العدل تعيين:

السيد هشام الملاطي، مديرا للشؤون الجنائية والعفو ورمذ الجريمة.
وعلى مستوى المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تم تعيين:

السيد يونس جبران، كاتباً عاماً؛

السيد فؤاد مهيل، مفتشاً عاماً؛

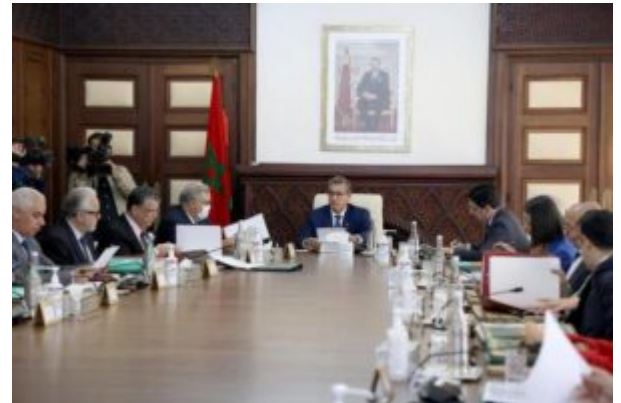
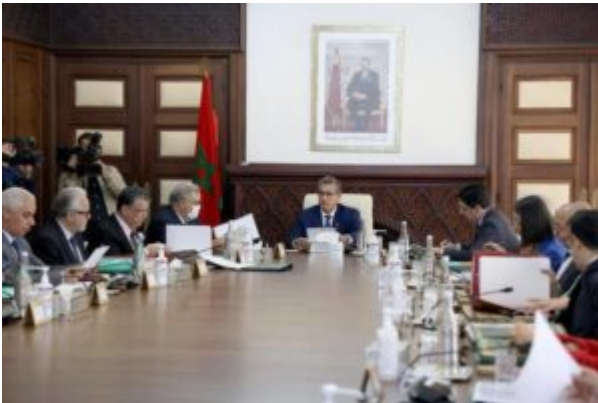
السيد حسن حمينة، مديراً للضبط القضائي؛

السيد يحيى وعلي، مديراً لسلامة السجناء والأشخاص والمنشآت المخصصة للسجون؛

السيد يوسف بلحجام، مديراً للميزانية والتجهيز؛

السيد مولاي ادريس أكلامام، مديراً للعمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء؛

السيد حسن داھي، مديراً للموارد البشرية.



الملتقى العلمي الأول لعمداء

المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة والحقوق في الدول العربية

عبدالحق خرباش.. 04.05.2023
كاتب صحفي ومدير HAKIKANews.NET



تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، انطلقت يومه الأربعاء 03 ماي 2023 بمدينة طنجة فعاليات "الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الشرطة

والحقوق في الدول العربية “، المنظم من قبل وزارة العدل وبشراكة مع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لجامعة الدول العربية.

وافتح الملتقى بمشاركة وزير العدل السيد عبد اللطيف وهبي وعدد من وزراء العدل العرب، وعدد من القضاة ومسؤولي المراكز الأمنية الدولية والجامعات.

وفي كلمة بهذه المناسبة، رحب السيد الوزير بضيوف المغرب ،الذين استقبلتهم مدينة طنجة ليشاركوا في “هذا اليوم العظيم في تاريخ تعاوننا مع جامعة نايف للعلوم الأمنية “، مثنيا على سعي هذه الجامعة منذ نشأتها إلى المساهمة المباشرة والفعالة في تعزيز التعاون والتنسيق بين القضاء وأجهزة إنفاذ القانون والفقهاء.

وأكد السيد الوزير ، بهذا الخصوص ، بأن صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله ، وبالنظر لاهتمامه بقضايا العدالة والقضاء والأمن ، أبى إلا أن يسبغ على هذا الملتقى الأول من رعايته السامية.

وذكر السيد الوزير الحاضرين أيضا بأن تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار تنزيل مضامين مذكرة التفاهم بين كل من جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، والمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية الأمانة العلمية لمجلس وزراء العدل العرب، و تماشيا كذلك مع قرار مجلس وزراء العدل العرب رقم 1233 سنة 2020 والمتضمن «الموافقة على عقد الملتقى العلمي الأول لعمداء المعاهد القضائية وعمداء كليات الحقوق في الدول العربية، ليكون ضمن برنامج عمل المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية ضمن نشاط الندوات والملتقيات».

وأوضح السيد الوزير ، بهذا الخصوص ، بأن الهدف من تنظيم مثل هذه الملتقيات هو توسيع المجال لدعم آليات التنسيق وتبادل الخبرات والممارسات الفضلى بين مختلف المؤسسات المشاركة سواء في مجال المناهج التعليمية ومعايير اعتماد مراكز البحوث العلمية القانونية والقضائية والأمنية، ورفع تصنيفات المجلات العلمية المتخصصة بغية الوصول لمخرجات تسهم في تطوير منهجية التعليم الجامعي والأكاديمي لهم.

واعتبر السيد الوزير أن انعقاد هذا الملتقى العلمي الأول يمثل دعوة لكل المعنيين بالمجال القانوني والقضائي والأمني والذي يشمل مدراء المعاهد القضائية العربية وعمداء كليات الشرطة والحقوق العربية وكل المعنيين بمجال الدراسات والبحوث من القضاة والأساتذة الأكاديميين بهذا المجال، للتباحث والحوار حول سبل التنسيق في المجالات التعليمية والبحثية بين معاهد

القضاء والكلليات الأمنية وكلليات الحقوق.
وذكر السيد الوزير، في السياق، بالخطوات الهامة للمملكة المغربية
في مجال مواكبة التحولات العميقة التي عرفتتها منظومة العدالة
بالمغرب. وعبر في الختام على أمله للخروج بتوصيات وحلول للمشاكل
ومناقشة التطورات العلمية الحديثة..



اليوم العالمي لحرية الصحافة

عبدالحق خرباش.. 03.05.2023
كاتب صحفي ومدير HAKIKANews.NET



بينما تعتبر حرية الصحافة شرطا أساسيا لحماية حقوق الإنسان، فإن
العاملين في وسائل الإعلام في العالم العربي يشكون من تحديات عدة
تمنعهم من أداء مهمتهم.

ويحل اليوم العالمي لحرية الصحافة فيما يتعرض الصحفيون في الدول
العربية لحمات اعتقال وقتل وتشويه سمعة وأشكالا أخرى من التضييق.



رأس السنة الأمازيغية عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها

عبدالحق خرباش.. 03.05.2023
كاتب صحفي ومدير HAKIKANEWS.NET



بلاغ من الديوان الملكي:

تفضل صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بإقرار رأس السنة الأمازيغية، عطلة وطنية رسمية مؤدى عنها، على غرار فاتح محرم من السنة الهجرية ورأس السنة الميلادية. وفي هذا الإطار، أصدر جلالتة، أعزه الله، توجيهاته السامية إلى السيد رئيس الحكومة قصد اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفعيل هذا القرار الملكي السامي.

ويأتي هذا القرار الملكي تجسيدا للعناية الكريمة، التي ما فتئ يوليها جلالتة، حفظه الله، للأمازيغية باعتبارها مكونا رئيسيا للهوية المغربية الأصيلة الغنية بتعدد روافدها، ورصيда مشتركا

لجميع المغاربة بدون استثناء. كما يندرج في إطار التكريس الدستوري للأمازيغية كلغة رسمية للبلاد إلى جانب اللغة العربية".



الأكاديمية العالمية للتصوف تنظم مؤتمرها العاشر بوجدة عبدالحق خرباش. . 03.05.2023

عبدالحق خرباش. . 03.05.2023

كا تب صحفي ومدير HAKIKANews.NET



تنظم الأكاديمية العالمية لعلماء الصوفية وبالتنسيق مع مؤسسة الشيخ ماء العينين للعلوم والتراث والمركز الجامعي للدراسات والبحوث الأفريقية بجامعة محمد الأول بوجدة " مؤتمر التصوف العالمي العاشر"، في مدينة أكادير المملكة المغربية، يوم 17 مايو 2023 ويهدف المؤتمر إلى نشر قيم المحبة والسلام عبر العلم وأهله، وإلى توحيد المرجعية وتأكيد الهوية وإشاعة التصوف السني وأصالته ودوره في تحصين تدين أهل السنة والجماعة.

بالموازاة مع ذلك تنظم مؤسسة الشيخ ماء العينين للعلوم والتراث بشراكة مع الأكاديمية العالمية لعلماء الصوفية والمركز الجامعي للدراسات والبحوث الإفريقية بجامعة محمد الأول بوجدة " الملتقى الدولي السادس للفكر الصوفي عند الشيخ ماء العينين"، في الفترة من 14 إلى 19 ماي 2023 تحت شعار "التصوف منبع إصلاح القيم الكونية" بمساهمة أكثر من 350 مشارك من مختلف الدول والقارات. الخمس، بمدن أكادير وتزنيت وسيدي افني وكلميم ومراكش وفاس ووجدة ويهدف الملتقى حسب المنظمين، إلى الرقي بالفكر الصوفي عبر الحفاظ على أصوله وتحديث مرجعياته وإبراز أدواره في تنمية المجتمعات والنهوض بالأوطان، كما يروم تحقيق أهداف معرفية روحية عبر تسليط الضوء على تراث التصوف عامة وتراث الشيخ ماء العينين خاصة، فضلا عن ذلك يهدف الملتقى إلى تقوية روابط الأخوة وصلة الرحم بين كافة المشاركين من داخل المغرب وخارجه، وكذا تكريس قيم التسامح والمخاواة بين الطرق والزوايا ترجمة لروح التوجه الذي سلكته الزاوية والطريقة المعينية، كما يعكس الملتقى ترجمة توجهات المغرب لإحياء علاقاته مع عمقه الإفريقي في إطار الدبلوماسية الروحية.

ويركز برنامج الملتقى على ثلاثة محاور أساسية: محور الزيارات الروحية نلتقي لنتقي بالفرد والمجتمع ومحور الجلسات العلمية تحت شعار التصوف ودوره في الحفاظ على التراث اللامادي بين تحديات الواقع وطموحات المستقبل، ثم محور المديح والسماع الصوفي ينطلق البرنامج بندوة صحفية للإعلان عن الملتقى يوم الأحد 14 ماي 2023 ليتم استقبال المشاركين بمركب الشيخ ماء العينين بتزنيت يوم الثلاثاء 16 ماي 2023، والمؤتمر العالمي العاشر للتصوف يوم 17 ماي بأكادير.

ويشمل البرنامج محاضرات وجلسات علمية ودروس دينية ومعرضا للصور والمخطوطات والكتب، وكذا قراءات شعرية وأمداح نبوية وتراويل قرآنية وأدعية وأوراد وزيارات روحية.

جدير بالذكر أن الملتقى الدولي للفكر الصوفي عند الشيخ ماء العينين في دورته السادسة يتميز هذه السنة باحتضان فعاليات مؤتمر التصوف العالمي العاشر للأكاديمية العالمية لعلماء الصوفية تحت شعار "التصوف السني بين توحيد المرجعية وتأكيد الهوية".

وهو المؤتمر الذي يعقد لأول مرة بالمملكة المغربية بمبادرة كريمة من الشيخ الدكتور محمد عجان الحديد الرفاعي الحسيني، الأمين العام للأكاديمية العالمية لعلماء الصوفية، وسيكون باحة تجمع للعلماء والباحثين والمختصين والمعنيين بعلوم الشريعة القادمين من أكثر من 40 دولة، يلتقون بهدف تنسيق الجهود والتواصل ومناقشة جميع الموضوعات التي تتعلق بالتصوف وأهله وارتباطه بالواقع وضروراته اليوم.



إلحاق خسائر ببعض الممتلكات وتعريض موظفين عموميين للخطر.

عبد الحق خرباش.. 02.05.2023
HAKIKANNEWS.NET كاتب صحفي ومدير



مديرية الأمن الوطني بالمغرب أوقفت المصالح الأمنية لمدينة الدار البيضاء 170 شخصا يشتبه في تورطهم في أعمال شغب على هامش مباراة الاتحاد البيضاوي والنادي المكناسي، في محيط ملعب "العربي الزاولي"، اليوم الثلاثاء، لحساب "الجولة الـ 27 من القسم الوطني" هواة. وأفادت مصادر متطابقة بأن حوالي 2500 شخصا مناصراً للنادي المكناسي عمدوا إلى إلحاق خسائر ببعض الممتلكات وتعريض موظفين عموميين للخطر. وأضافت ذات المصادر أن الخسائر المادية تمثلت في رشق عشر سيارات وحافلة للنقل الحضري ومركبة للأمن الوطني، وهو ما استدعى اعتقال مجموعة من المتشبه فيهم. وكانت السلطات المختصة قد أصدرت قراراً قبل بضعة أيام يقضي بمنع جماهير "الكوديم" من التنقل إلى الدار البيضاء، لدواعي أمنية يُشار إلى أن النادي المكناسي يحتل المركز الثاني في القسم الوطني "هواة" برصيد 54 نقطة، بفارق أربع نقاط عن المتصدر الكوكب

. المراكشي



تدشين المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس »

عبدالحق خرباش، 29.04.2023.

كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



أشرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، اليوم الجمعة، بالجماعة الحضرية اكزناية (عمالة طنجة-أصليّة)، على تدشين المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس »، وهو قطب طبي للتميز يمكن، بفضل كليته للطب والصيدلة، من هيكلة عرض العلاجات على صعيد جهة طنجة تطوان الحسيمة، وجلب كفاءات طبية جديدة وتوفير تكوين متطور لفائدة الأجيال الجديدة من المهنيين. ويعكس هذا المركز الاستشفائي الجامعي، الذي تفضل جلالته الملك فأطلق عليه إسمه الكريم، العناية الموصولة التي يحيط بها جلالته القطاع الصحي، لاسيما من خلال تطوير

البنيات التحتية الاستشفائية، وتعزيز وتحسين جودة الخدمات الصحية الأساسية وتقريبها من المواطنين.

كما يشهد إنجازه على الدور المركزي الذي يوليه صاحب الجلالة لتنمية قدرات الموارد البشرية في هذا القطاع الحيوي، وعزم جلالته على تمكينهم من تكوين ذي جودة، يساير التطور العلمي والتكنولوجي المسجل في مجال العلاجات والوقاية والحكامة الصحية، وذلك طبقاً للمعايير الدولية.

ويتموقع المركز الاستشفائي الجامعي لطنجة الذي تبلغ طاقته الاستيعابية 797 سريراً، بقلب منظومة صحية بامتياز، حيث تم إنجازه على قطعة أرضية تبلغ مساحتها 23 هكتاراً (منها 110 ألف متر مربع مغطاة)، بمحاذاة المركز الجهوي للأنكولوجيا، وعلى مقربة من المعهد العالي للمهن التمريضية وتقنيات الصحة، كما توجد كلية الطب والصيدلة بشماله الشرقي.

ورصدت للمركز الاستشفائي الجامعي «محمد السادس» بطنجة، استثمارات تفوق قيمتها 2,4 مليار درهم ممولة من ميزانية الدولة والصندوق القطري للتنمية. وتتميز هذه البنية الاستشفائية من الجيل الجديد بطابعها العصري من خلال هندستها وجودة العلاجات التي تقدمها وإدماجها لتكنولوجيات متطورة، واحترامها لمبادئ الحفاظ على البيئة والاستدامة من خلال منظومة الألواح الكهربائية الشمسية ومحطة معالجة المياه العادمة للمختبرات ومحطة معالجة النفايات الطبية الصلبة.

وسيؤمن المركز الاستشفائي الجامعي «محمد السادس» والذي يعتبر مؤسسة عمومية لتقديم العلاجات والخدمات من المستوى الثالث، مهام العلاجات والتكوين والبحث العلمي والابتكار والتطوير، والصحة العمومية. ولهذا الغرض يشتمل على مستشفى التخصصات (586 سرير) الذي يتكون بدوره من قطب طبي وجراحي، ومصلحة طب الجهاز التنفسي، ومصلحة لأمراض الدم، ومصلحة لطب الغدد الصماء، ومصلحة طب القلب، ومصلحة الأنف والأذن والحنجرة، ومصلحة طب الأعصاب، وطب وغسيل الكلي، وطب العيون، والطب النووي، إلى جانب قطب طب المستعجلات والإنعاش، المزود بمصلحة المستعجلات للبالغين، ووحدة العلاجات المركزة لمرضى القلب وذلك لتتبع الحالات المصابة باحتشاء القلب وعدم انتظام ضربات القلب أو الانسداد الرئوي، ومصلحة الجراحة التوقيمية وعلاج الحروق الكبرى.

كما يحتوي على وحدات لمعالجة اضطرابات النوم، وزراعة النخاع العظمي ومعالجة السمنة، وإعادة تأهيل مرضى قصور القلب.

ويشتمل المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس » لطنجة على مستشفى الأم والطفل (211 سرير)، الذي يضم قطبا طبيا جراحيا، وقطب « طب المستعجلات والانعاش »، ومصحة طب الأطفال، ووحدة المساعدة الطبية على الإنجاب.

كما يحتوي المركز الاستشفائي الجامعي على مصحة للمساعدة الطبية الاستعجالية، ومصحة للتصوير الطبي، ومختبرات لعلم الأحياء الدقيقة، والجراثيم، والكيمياء الحيوية، وعلم الدم، والتشريح المرضي والخلوي، والوراثة البشرية والوراثة الخلوية، والطباعة ثلاثية الأبعاد ومعدات طبية.

ويتوفر المركز أيضا على جناح مركزي للعمليات الجراحية (31 قاعة) مجهز بمعدات وتجهيزات من الجيل الجديد وبنظام تسييري معلوماتي بالكامل. كما يحتوي على صيدلية استشفائية مركزية يعتمد تدبيرها على نظام معلوماتي مندمج، ما يمكن من توزيع الأدوية والمستلزمات الطبية من الصيدلية عبر روبوت التخزين والتوزيع، على المريض بمختلف المصالح الاستشفائية، بالإضافة إلى فضاءات للتنشيط العلمي البيداغوجي والتكوين، وقاعة كبيرة للمؤتمرات، ومهبط لطائرات الهليكوبتر، ومرافق تقنية وإدارية.

ويتضمن المركز الاستشفائي الجامعي الجديد أيضا، متحفا لحفظ الذاكرة يزخر بباقة من الصور، والمؤلفات و الأدوات العلمية التي تكشف للزائر عن التطور التاريخي للبنيات التحتية الاستشفائية على مستوى جهة طنجة-تطوان-الحسيمة.

وفي إطار ترشيد التكفل بالمرضى وجودة العلاجات، يتوفر المركز الاستشفائي الجامعي على منظومة معلوماتية مندمجة متمحورة حول الملف الطبي الواحد، الذي يجمع ويشارك البيانات الإدارية والطبية للمريض وكذا ملف العلاجات الخاصة به. وتشكل هذه الآلية المتوفرة بمؤسسات الرعاية الطبية الأساسية، وكذا بالمؤسسات الاستشفائية، رافعة لإصلاح المنظومة الصحية الوطنية، حيث تسمح لمهنيي الصحة بالولوج في أي وقت للبيانات الطبية للمريض باستعمال بطاقة أو/ وسوار الكتروني يتم تسليمه للمريض، وذلك بهدف تسريع التكفل الطبي وتحسين النجاعة.

وينسجم المركز الاستشفائي الجامعي « محمد السادس » مع أهداف

برنامج « طنجة الكبرى » الذي يولي مكانة متميزة لتطوير العرض الصحي، كما يأتي لينضاف إلى مختلف المشاريع التنموية التي أطلقها جلالة الملك على مستوى جهة طنجة- تطوان- الحسيمة بهدف تعزيز إشعاعها وجاذبيتها الدوليين.



التغطية الإعلامية للعنف ضد النساء مهمة ليست كغيرها؟؟ عبدالحق خرباش.. 28.04.2023

عبدالحق خرباش.. 28.04.2023.
كاتب صحفي ومدير النشر hakikanews.net



تختلف التغطية تماما عن باقي التغطيات الصحفية ، وقام مهتمون

بصياغة لائحة التحقيق لتقييم التغطية الإعلامية للعنف الممارس ضد النساء .

هنا نبين الأداة العملية للتحقيق يعتمدها مهني ومهنيات الإعلام لتطوير المادة الإعلامية ونذكر مجموعة من الأسئلة ..، هل يحمي الموضوع الصحفي حقوق الضحية في التعبير بحرية ، في السرية ، الخصوصية ، الأمن والكرامة .

هل يستخدم الموضوع الصحفي لغة مناسبة ، تتجنب المصطلحات والتفاصيل التي يمكن أن تشكل لوما للضحية ، أو تبرر أفعال المعتدي ، أو تشك في وقوع العنف ؟

هل يستخدم الموضوع الصحفي محتوى مرئي مناسب ، خاليا من القوالب النمطية والصور المثيرة ؟ هل يشمل الموضوع الصحفي معلومات عملية ، مثل بيانات الإتصال بالخدمات الموفرة للضحايا ، روابط التقارير أو غيرها من الوثائق المذكورة في مادته ؟ هل يتضمن الموضوع الصحفي وصفا وتقييما لاستجابة المصالح العمومية على القضية ، إعتمادا على الممارسات المثلى ؟ هل يتعامل الموضوع الصحفي مع العنف ضد النساء كواقع إجتماعي أم كخبر ؟ هل يحتوي على معلومات عن السياق والتاريخ والقضية بأكملها ، أم أنه يستهدف حدثا مثيرا واحدا فقط ؟

هل يتضمن الموضوع الصحفي إحصاءات من أجل وضع العنف ضد النساء في سياق أوسع ؟ هل الموضوع خال من الصور النمطية والأفكار المغلوطة حول النساء ، حول الرجال وحول العنف ؟ هل يربط الموضوع الصحفي العنف بانتهاكات محددة لحقوق الإنسان للنساء ؟ هل يعتمد الموضوع على معلومات مستقاة من المصادر الرئيسية ، المقابلات المباشرة مع الأشخاص المعنيين والنصوص القانونية الأصلية ؟

